المجتمع المدني والديمقراطية
جذور وآفاق

أ/بلعلمي كلثوم

الملخص:

نلقي في هذا الموضوع بعض الأضواء على مفهوم المجتمع المدني وكيفية تمظهره في الحياة السياسيّة.

بما أن الديمقراطيّة، وهي ضمانة الشرعيّة وركيزتها وأساس الاستقرار ودعامته، واقعة اجتماعية –سياسية يتحمل طرفا المجتمع السيّاسي (الدّولة)، المجتمع المدني والنّظام السيّاسي، معًا مسؤولية تحقيقها وتفعيلها وحمايتها وإدامتها، وعليه فسيكون تفريط المجتمع المدني في الدفاع عن حقه في الديمقراطية ومسؤوليته عنها سببا لإفراط النظام السياسي في انتهاكها والتعدي عليها.

وبذلك يعجز المجتمع عن ممارسة حقوقه وأدواره السياسيّة من جهة، ويعجز النظام السياسي عن تجسيد إرادة المجتمع وفشله في ضمان مصالحه مما يتسبب في القطيعة بين النّظام والمجتمع ويرفع احتمالات وقوع المواجهة بينهما.

لذلك كانت المشاركة السياسية في شتى صورها وآلياتها الضامنة لحق المجتمع المدني، ودوره في صنع حياته واتخاذ قراراتها غاية ووسيلة وضرورة في آن واحد، لأنّها الشرط اللازم للإيفاء بمتطلبات تنظيم العلاقة بين السلطة السياسيّة والمجتمع المدني ومقتضيات شرعيتها وتوازنها من جهة، وهي من جهة أخرى الوسيلة الوحيدة لتحديد أهداف هذه العلاقة وحل مشكلاتها وفقا لإرادة المجتمع المدني وتعبيرًا عن خصائصه واحتياجاته، وهي من جهة ثالثة شرط تنمية الدّولة وتطورها الإيجابي، الأمر الذي يتطلب تحقيقه في كل مفردات النشاط الحياتي العام وتفاصيله.

الكلمات الدالة: المجتمع المدني، الدّولة، السلطة، الديمقراطيّة.

مقدمة:

الظّاهرة الاجتماعيّة/ المدنيّة هي من طبيعة الانسان كونه يتميز نوعيا عن سائر الكائنات الحية الأخرى بالعقل والوعي والقدرة على التّفكير المنطقي، ونقل الأفكار، والآراء بوساطة اللّغة التي تعدّ الوسيلة الراقية للتواصل بين بني البشر، والتّعبير عن مشاعرهم النفسيّة والاجتماعيّة، لذلك فإنّه من غير الممكن أن يعيش الإنسان في معزل عن أخيه الإنسان مهما امتلك من أسباب الحياة ومقوماتها، فالإنسان حيوان اجتماعي بطبعه كما يقول أرسطو والإنسان أيضا مدني بطبعه كما قال ابن خلدون إن الاجتماع الإنساني ضروري. ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع أي لا بد من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحاتهم. [1]

واستنادا إلى هذه المعطيات فإن مصطلح المجتمع المدني هو من طبيعة الإنسان المتمدن الذي يسعى دائما إلى تطوير أساليب حياته وتحسين أحواله في إطار الجماعة التي ينتمي إليها، وليس تعبير المجتمع المدني أو التربية المدنية الذي شاع استخدامه في السنوات الاخيرة إلّا عودة على بدء تأكيدا لما لذلك من تأثيرات على العلاقة بين الفرد والمجتمع في النواحي الاجتماعية، والثقافية والسياسية والاقتصادية... باعتبار أن المجتمع المدني هو الذي يهيئ للناس المناخات الإيجابية للمشاركة الفاعلة في التّعبير عن آرائهم ومعتقداتهم والدّفاع عن مصالحهم وحل مشاكلهم.[2]

إن مفهوم المجتمع المدني يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش، وذلك لأن دلالة هذا المفهوم ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة إلى الجميع لما يكتنفه من غموض راجع إلى طابعه المعقد ولما يحتويه من مضامين متعددة[3]. إلا أن هذا الغموض المرتبط باستعمال مفهوم المجتمع المدني ليس في واقع الأمر جديدا، فمنذ ظهوره في المجتمعات الغربية الحديثة وهو يثير كثيرا من الجدل والنقاش إلى درجة أن استعمال هذا المفهوم يكاد يختلف جذريا من مؤلف إلى آخر. فعلى حين كان روسو مثلا يرى أن المجتمع المدني هو نقيض المجتمع الديني وبأن المجتمع المدني والمجتمع اللائكي يشكلان شيئا واحدا[4] نجد أن هيجل كان يتصور أن المجتمع المدني يتكون أساسا من البرجوازية التي تشكل طبقة جديدة وأن هدف الدولة هو تجاوز هذا المجتمع المدني من أجل تحقيق التناغم العام[5].

إلّا أن المفكر الماركسي غرامشي هو الذي أعطى قوة ودفعة كبيرة لهذا المفهوم، حيث ارتبط عنده المجتمع المدني بنضالات الطبقة العاملة والدور الذي يجب أن يقوم به الحزب

---

[1] مقدمة ابن خلدون، ص 41.

[2] الشماس عيسى المجتمع المواطنة والديمقراطية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2008، ص6.

[3] فتح الله ولعلو، المجتمع المدني، مجلة افاق، عدد 413، 1992، ص 208.

[4] J. J. Rousseau, Du Contrat Social ، Editions sociales, paris, 1971, p, 200.

[5] Henri Le Febvre, De l'état vol3 LeModede Production étatique: coll10/18, paris, p 74.

الثوري في هذا المجال من أجل تخليص المجتمع المدني الممثل أساسا من طرف الطبقة العاملة من سلطة الدولة[6].

الانتقال إلى الحداثة: ظهور الدّولة والمجتمع المدني:

تمثلت الأهمية التاريخية العالمية للثورة الفرنسيّة في أنّها وللمرة الأولى، رفعت الحريّة في مصاف مبدإ وهدف واع للمجتمع والدّولة. إن هذا الاختراق في الفكر كان يوازيه اختراق في النشّاط فالحرية تقتضي من البشر أن يكونوا قادرين على التصرّف بحسب مقتضيات العقل، وللمرة الأولى في التاريخ تكمن قدرتنا على تكوين مجتمع مدني في قدرتنا على تطبيق نتائج التفكير الحر على شروط حياتنا. لهذا فتح تصّور هيجل للحرية الباب واسعا أمام النظريات الحديثة كلها التي تدرس المجتمع المدني بمعزل عن الدولة، فكان هو أول من طور مفهوم الحداثة بإحكام بوصفها ميادين متميّزة. لقد لاحظ هيجل أنّ المجتمع المدني هو المرحلة الفاصلة التي تنحشر بين العائلة والدّولة.[7]

وفي حين نظر هيجل إلى الدّولة بوصفها دولة متحررة من تناحرات المجتمع المدني، فإن ماديّة ماركس قادته إلى نقد الدّولة باعتبارها جزءاً من نقد أعم للمجتمع المدني وبقدر ما كان التّحرر السيّاسي مهما كأهمية التقدّم، كان تأسيس نظام حكم على حماية حقوق الفرد شرطا كافيا للتحرر. قال ماركس عن أفراد المجتمع المدني: (أنّ الرّابط الوحيد الذي يجمعهم معا هو الضرورة الطبيعية، والحاجة، والمصلحة الشخصيّة، وحفظ ملكيتهم وذواتهم الأنانيّة)[8]

أمّا روسو فأكدّ أنّ الانتقال من حالة الفطرة إلى الدّولة المدينة يحدث تغييراً ملحوظا في طبيعة الإنسان، وذلك عن طريق إحلال العدالة محل الغريزة في سلوكه فتضفي على أفعاله بعدًا أخلاقيا كان يفتقر إليه سابقا، لم يكن روسو يتساءل عن شكل المجتمع، بل كان يفكر فيه بوصفه جماعة توجهها الإرادة العامة ويحكمها القانون، وكل حكومة شرعية هي جمهورية (تسودها المصلحة العامة وتوجد فيها حقًا الجماعة المنظمة سياسيًّا)[9].

إن تعدد النّظم السياسية وتنوع خصائصها واختلاف مسمياتها أمر طبيعي فاختلاف طبيعة المجتمعات وتنّوع خصائصها بكل ما يستتبعه ذلك من اختلاف، وتنوع قيمها، وأهدافها،

---

[6] MichelTrebitch, S société civile et Théorie Des Formes, L'Homme et La Société, numéro spécial: Etat Et Société Civile, N1024 ، 1991, p, 31

[7] Georg Wilhelm Friedrich Hegel, The Philosophy of Right, Translated by T M Knox (Oxford: oxford University Press, 1967)p 122-123.

[8] Karl Marx "On The Jewish Question"in: KarlMarx, FrederickEngels: CollectionWork, vol 3, p164

[9] Jean-JaquesRousseau, On the Social Contrat, withGenzevaManuscrit and Political Economy, Etdited by RogerDMasters;Translated by Judith R Masters(New York: ST Martin's Press, 1978), p 52

واحتياجاتها يضطرها أصلا ويفرض عليها ابتداء إنتاج أشكال مختلفة جزئيّا أو كليّا من الأنظمة السياسية التي تناسبها وتتناسب معها[10]، ومن بين الأشكال العديدة والمختلفة للسلطة السياسيّة أن أصول الشّكل الحديث للدولة وظروف عوامل نشأته تعود إلى التطّورات الحضارية الكبرى في أوروبا العصر الحديث وما نتج عنها من تحولات امتدت آثارها إلى كل عناصر الحياة الغربية، ومستوياتها، وأبعادها، وهو ما بدأ منذ القرن الخامس عشر ثم تسارعت وتائره خلال القرون اللاحقة وبلغ ذروته مع ظهور نموذج الدّولة القومية الأوروبية أواخر القرن الثامن عشر فقد كانت أوروبا ومستعمراتها في تلك الحقبة بوتقة اجتماعيّة تفاعلت فيها شتى القوى والعوامل في آن واحد وهي:

- السيّاسيّة: صراع الملكية المركزية مع بعضها ومع النبلاء الإقطاعيين وأمراء الكنيسة
- الاقتصاديّة: صراع البرجوازيين مع النبلاء الإقطاعيين
- الاجتماعيّة: صراع العامة مع الملوك والنبلاء الإقطاعيين والكنيسة والبرجوازية
- الفكريّة: صراع الجديد مع القديم، والعلم مع التقليد، وعصر الأنوار والإصلاح الكنسي، ودعوات حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة، والأسس المدنيّة للقانون والسلطة، وفصل الدّين عن السيّاسة، ونظريّات القوميّة السياسيّة، وسيادة الأمة والسيّادة الشعبيّة

وكانت المحصلة الكليّة لتلك التفاعلات وما أنتجه ونتج عنها من أفكار وأهداف هي ظهور الدولة كشكل مستحدث لتنظيم السلطة السياسيّة، وممارستها وفقًا لتلك النتّائج وبما يستجيب لدواعيها. ومن ثمة فقد ساهمت العديد من القوى الاجتماعيّة في إقامة هذه الدّولة في سياق المسعى الخاص لكل قوة منها لتحقيق أفكارها، وأهدافها المختلفة عن أفكار القوى الاجتماعيّة الأخرى، وأهدافها. في هذه الظروف ولدت وتبلورت الأفكار والأهداف الليبراليّة والديمقراطيّة، وكانت ضرورة لازمة لتعزيز موقف البرجوازية في مواجهة الإقطاع المستبد باعتبارها تفسيرا أو تبريرا في الوقت نفسه للنظام الرأسمالي الذي يعتبر الملكية الحد الأساسي للنزعة الإنسانيّة البرجوازيّة والتي تعني تأكيد ذات الإنسان ضد عبودية الإقطاع باسم الفردية، وضد الكنيسة باسم حريّة الفكر، وضد قوى الطّبيعة باسم إرادة الإنسان الذي يريد أن يصبح سيّد الطبيعة ومالكها[11].

إنّ الثورات السياسيّة التي صاحبت الانتقال إلى الرأسماليّة، اندلعت عموما بعد أن تطورت أشكال مكتملة تقريبا للمجتمع المدني البرجوازي، بشكل بطيء، ضمن بنى الإقطاعيّة

---

[10] بول كلافال المكان والسلطة، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع مجد، ط1، بيروت، 1990

فالعمل المأجور والإنتاج لأجل التبادل، وتراكم رأس المال حلت محل ملكية وإنتاج القرون الوسطى المكرسين لقيم الاستعمال، وذلك قبل الأزمات السياسيّة النهائيّة للإقطاعيّة وهذا هو السبب في أنّ المهمة الأساسيّة للثورات البرجوازية تمثلت في كسر السيّادة السياسيّة للأرستقراطيّة، فما دامت البنى الأساسية لعلاقات السوق في مكانها المناسب إلى حد كبير قبل أن تنتقل السلطة السياسية إلى البرجوازية نفسها، فإن ثورتها السياسيّة المفتوحة لم تفعل غير تكييف البنية السياسيّة لمجتمع مدني كان قد حقق تحوله إلى حد كبير.

إن الخصائص الجديدة التي اكتسبتها السلطة السياسية، ووظائفها في إطار تجربة بناء الدّولة الغربية قد مهدت الطريق لظهور مفهوم جديد هو المجتمع المدني بوصفه مقابلًا وموازناً للسلطة السياسيّة الحاكمة وركنا آخر معها وإلى جانبها في بنية الدّولة كمفهوم كلي يوحدهما ويجمع بينهما ليكون استقلال هذين الركنين وتعايشهما التفاعلي أحد أهم أسس وشروط بناء هذه الدّولة، إلّا أنّ مفهوم المجتمع المدني لم يظهر منذ البداية بمضامينه، وحدوده التي نعرفها اليوم بل كان كغيره من المفاهيم الاجتماعيّة المتطورة والمتغيّرة تاريخيًا حيث تعود جذور هذا المفهوم بوصفه جماعة كومنولث منظمة في كيان سياسي في مدن اليونان القديمة وفي سياق تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، فإن ظهوره عند هوبز بعقلانيته مكنه من إنتاج نظريّة عن الدّولة من دون الاكتراث بالتقاليد، والوحي، والحق الإلهي للملوك، لقد ابتكر هوبز سلطة بالغة القوة بيد صاحب السيّادة بحيث لا يمكن للمجتمع المدني البقاء من دونها، ولكنه نبذ انشغال النظريّة السياسيّة القديمة بتشكيل الطبيعة الإنسانية، وأراد فقط حماية بيئة يعيش فيها الأفراد الذين يسعون وراء مصالحهم[11]

أمّا جون لوك فقد أدرك أنّ الملكيّة الخاصة صارت شرطًا ضروريًا للحياة الإنسانيّة فالحرية، والعمل، والتبادل، والملكية الخاصة كانت موجودة في حال الفطرة (الطبيعة)، فأتاح هذا للوك أن يشتق وجود المجتمع المدني من ميدان الفعل الاجتماعي السابق على قيام الدّولة، فعدم قدرة النّاس على حماية حقوقهم الطبيعيّة على نحو ملائم يجعل المجتمع المدني أمرا ضروريا، ولكن هذا المجتمع لم يتشكل بفعل سلطة قاهرة، لقد شكلت الحقوق الطبيعية صميم نظرية لوك السياسية المناهضة للاستبداد المطلق [12].

---

[11] جون اهرنبرغ، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة على حاكم صالح وحسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008، ص 160.

[12] المرجع نفسه، ص 172- 173

إنّ نجاح النّظم والمجتمعات الرأسماليّة الليبراليّة مرجعه إلى خصائصها المميّزة والفريدة وفي مقدمتها على المستوى السياسي:

- ❖ وجود المجتمع المدني واستقلاله وفاعليته.
- ❖ الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني في العمليّة السياسيّة.

حيث منحتها هذه الخصائص القدرة على حماية قيمها وتحقيق أهدافها، وكانت أداتها في إدارة الأزمات، وحل مشكلاتها وسبب انتصارها وهزيمة أعدائها.

وفي هذا السيّاق استرجع الفكر الغربي الثنائيّات /المزدوجات التقليديّة التّي استخدمها من قبل لوصف حركة التّاريخ الإنساني وتفسير صراعاته ليصوغها بمنظور معاصر، ويعيد استخدامها من جديد لوصف حركة التّاريخ الإنساني المعاصر، وتفسير صراعاته الرّاهنة فبدلًا عن الثنائيّات /المزدوجات التقليديّة السّابقة: كفّار/مسلمون، همج/متحضرون، متخلفون/متقدمون، شرق/غرب، حلت الثنائيّات الحديثة المستجدّة: مستبدون/ليبراليون دكتاتوريون /ديمقراطيون، جنوب/شمال. وإذا كان الغرب هو من صمّم هذه الثنائيّات وتداولها في الماضي والحاضر فقد احتكر لنفسه في الحالتين عناصرها الإيجابيّة: الخيّرة، الإيمان، التحضّر، التقدّم، الغرب. ثم اللّيبرالية، الديمقراطيّة، الشمال وجعل عناصرها السلبيّة الشريرة من حصة المجتمعات الأخرى التي أصبح كل ما يقع منها خارج النطاق الحضاري الغربي قرينا لـ: الكفر، الهمجيّة، التخلّف، الشرق. ثم الاستبداد، التسلّط، الدكتاتوريّة، الجنوب[13]

وكان الرّهان التّاريخي في هذه القسمة مع الأولى ولصالح مجتمعاتها وأنظمتها، وعلى الرغم من افتقار هذا المخطط الحضاري المتعارض والمتصارع إلى الكثير من شروط العلمية ومقتضيات الموضوعية، وتعذر القبول أو التّسليم البديهي بمقدماته وقوانينه التي لم تثبت صحة أيّ منها علميًا. فمن المتعذر أيضا رفض نتائجه التي تفيد حضور خصائص التحضّر والتقدّم واللّيبرالية والديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية الغربية في مقابل غياب هذه الخصائص أو شكليتها، وانعدام فاعليّتها خارج النطاق الحضاري لهذه المجتمعات. ولما كان اشتراط الديمقراطية قاعدة لتنظيم العلاقة بين ركني المجتمع والنّظام السيّاسي مرهونة من حيث وجودها وفاعليتها بطبيعة الدّولة القائمة على امتزاج هذين الركنين وتفاعلهما ومحكومة بأصول نشأة الدّولة وتوازن أركانها وقوانين تعايشها وتفاعلها. فإن البحث في هذا الاشتراط والكشف عن علل وجوده أو غيابه وأسباب فاعليته أو شكليته يفترض أن تكون البداية مع أصول نشأة الدّولة لأنّ من المتعذر أن ندرك الحياة من دون

---

[13] د. علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2007، ص 60

الدّولة.. فإن الدّولة تتخلل بدقة متناهية في كثير من شؤون حياتنا فنحن نعيش حياتنا من بدايتها وحتى نهايتها في إطار محدداتها [14].

وإذا ما قبلنا بالرأي القائل: إنه.. ليس كل مجتمع سياسي منظم دولة.. ثمة أشكال من السلطة لا تمت بصلة إلى الدّولة [15] فستكون أنظمة الحكم التقليديّة القديمة أنظمة سياسية بالتأكيد لكنها أيضا وبالتأكيد ليست دولا، وإذا ما كانت الأشكال المختلفة للنظم السياسيّة التقليديّة القديمة بأنه دولة فليس هذا وصفًا صحيحًا إذ لا يعدو حدود الاستعمارية المجازية التي لا تتطابق فيها الصفة مع الموصوف. فوصف الدّولة لا ينطبق مظهًرا ومخبًرا إلّا على الشكل الأوروبي الحديث للأنظمة السياسيّة لأنّه الشكل الوحيد من أشكال النّظم السياسيّة الذي تتطابق فيه صفة الدّولة وموصوفها مع بقائه شكلًا واحدًا من أشكال السلطة السياسيّة في المجتمع لكنه بالتأكيد ليس شكلها الوحيد[16].

إنّ تعزيز الميدان الخاص المستقل ذاتيًّا، سوف يستلزم مجموعة من حقوق الملكية، وانفتاحًا جديًا على السوق وإذا كانت مهمة الدّولة هي حماية قواعد لعبة المجتمع المدني وتهذيبها، فسوف تكون مهمتها هذه محايدة بحسب المعنى الليبرالي. وعليه فإنّ ثمّة ميادين من الحياة العامة والخاصة يجب أن تترك مفتوحة بلا تحديد أو توجيه، ولكن هذا يعني أنها سوف تتحدد من طرف السوق، وينظر إليها باطراد ميدانا نزيها للاختيار الحر الذي يمكن التغاضي عن قسريته لأنه لم ينبع من السياسة، وسيترتب على ذلك بالطبع التخلي الرسمي عن إعادة التوزيع الاقتصادي، فكل أولئك الذين يريدون استبدال الديمقراطية الرسمية بما يسمى بالديمقراطية الجوهرية إنّما يوحدون الدّولة والمجتمع بطريقة شمولية ويتنازلون عن الديمقراطية بحدّ ذاتها. [17]

لقد رأت النظريّات الليبراليّة عن المجتمع المدني دائما أنّ الأسس المادية للحرية هي الملكية الخاصة، وأنّ المجتمع المدني يستلزم نظامًا قانونيًا يدافع عن حقوق الملكيّة الفرديّة.

---

[14] اندرو فنست، نظريات الدولة، ترجمة مالك عبيد ابو شهيوة ومحمود محمد خلف، دار الجيل ودار الرواد بيروت، ط1، 1997، ص 15

[15] جورج بوردو، الدولة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، ط3، بيروت، 2002، ص 17.

[16] فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، ط1بيروت، 1998، ص 83

[17] Agnes Heller, On Formal Democracy, in: Keane, ed, Civil Society and The State: New European Perspectives, p, 131.

لذلك كله كان بناء الدّولة وسلطتها الجديدة فرصة واعدة بالكسب للجميع في صورة منافع مادية ومعنوية، أو في صورة مواقع في إطار مؤسساتها تأتي معها هذه المنافع كلها، وكان لابد للسلطة الحاكمة من امتلاك المقومات اللازمة لتحقيق كل ذلك والتي كانت وبنفس القدر الخصائص التي ميزت الدولة عن باقي الأشكال التقليدية القديمة للسلطة السياسية، وتمثلت هذه المقومات (الخصائص)التي تميزت بها الدّولة في:

- استقلال الأنشطة الوظيفية للسلطة السياسية وانفصالها عن الأنشطة الوظيفيّة الاجتماعيّة الأخرى.
- استقلال البنى المؤسسيّة والهياكل التنظيميّة للسلطة السياسيّة وانفصالها عن باقي البنى الاجتماعيّة ومؤسساتها وهياكلها.
- الطّابع المؤسسي المجرد وغير الشخصي للسلطة السياسيّة ومناصبها.

المجتمع المدني والعولمة:

شهد المجتمع الإنساني مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تحولات كبيرة امتدت آثارها لتطال كل أوجه الحياة وعناصرها محدثة فيها تغييرات جذرية شاملة بلغ من عمقها واتساع نطاقها ما يجعلها جديرة بوصف الثورة العالمية.

واتخذت هذه التحولات والتغيّرات المصاحبة لها والنّاتجة عنها في الإطار الاجتماعي – السياسي صورة مد عالمي اجتمعت كل قوته في موجة كبيرة جارفة حملت تسمية الموجة الثالثة، وعلى المستوى السياسي وصف صموئيل هنتنجون هذه الموجة بأنّها الموجة العالمية الثالثة للتحول السيّاسي الديمقراطي التي وسعت نطاق تطبيق الأفكار والنظم القائمة على المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية، وضمان مشاركتهم في العملية السياسية على حساب الأفكار والنظم الشمولية، والتسلطية التي لا تحترم هذه الحقوق والحريات أو تحترمها نظريًا وتنتهكها عمليًّا[18]

حيث تدبّر المدافعون عن المصالح والهويات الوطنية إبّان حروب التحرير أمر العيش في دوائر اجتماعية –ثقافية مغلقة داخل مجتمعاتهم الخاصة، وتطوير أنفسهم في الوقت عينه إلى المستويات المساعدة للطبقات المحترمة في المجتمعات المستعمرة حيث فضلوا اختيار العيش على أي شيء آخر.

إنّ إعادة تكوين الصّلات الاجتماعيّة على نطاق عالمي والتحالفات الأيدولوجية ورؤى المستقبل ليست مجرد نتيجة لظاهرة هجرة أصحاب الأدمغة أو فقدان الأمن السياسي لرجال

[18] فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1995 ص ص7 8.

الأعمال والاقتصاد، بل هي تعبير أيضا عن الفشل التاريخي لأنظمة الحكم الوطنية التي ظهرت بعد حقبة الهيمنة الاستعمارية، فالناس الذين لم يتمتعوا بحقوق المواطنة كاملة في بلدانهم يظهرون لدى ممارسة الاختيار الفردي أنّ المجتمع المدني وحكم القانون هما صفتان أساسيتان للدّولة الحديثة والهجرة إلى بلدان أجنبية أو إلى دوائر مغلقة داخل أنظمة حكم قمعية نتيجة أنّها تؤخر ظهور المجتمع المدني في مجتمعات تزداد عجزا أكثر فأكثر وتعزز بناء مساحات تعدديّة مستقبليّة لمواطنيّة أكثر اتساعا في أنظمة حكم ديمقراطيّة متقدّمة[19]

كما تثبت شواهد تاريخيّة متعددة ومتكررة أنّ قيّام (تجربة مشروع ديمقراطي) في بلد من بلدان العالم الثالث سرعان ما يستدعي تدخل (المؤسسة العسكرية) وأجهزة الاستخبارات فيه للجم تلك التجربة أو إجهاضها، ناهيك عن التدخلات الحكومية الداخلية لاختراق المجتمع المدني كلما ازدادت واشتدّت مطالبة قواه ومؤسساته بالديمقراطيّة وحقوق الإنسان.

وإذا كان المجتمع المدني قد عمل مع السلطة السياسية أحيانا وفي مواجهتها، ومن خلال الصراع معها أحيانا أخرى لإعادة تشكيل بنية هذه السلطة وخصائصها، وإرساء قواعد جديدة للتعايش والتفاعل بينهما مما ترتب عليه ظهور الدولة بمفهومها وتركيبها المميزين بوصفها كيانا اجتماعيا كليًّا يجتمع في إطاره ويتفاعل ركنَا السلطة السياسية والمجتمع المدني في علاقة متكافئة بين مستقلين، ومتساوين، فقد اقتضى هذا وتطلّب إنتاج وترسيخ المبادئ التي تقوم عليها علاقة التفاعل بين المجتمع المدني والسلطة السياسيّة والآليات والمؤسسات الضامنة لتطبيق تلك المبادئ وتأمين استمرار دور المجتمع في العمليّة السياسيّة وتأثيره فيها من جهة، ومنع السلطة السياسيّة من استعادة آلياتها الاستبداديّة المطلقة، أو مصادرتها لمكاسب المجتمع المدني المتحققة في إطار هذه الدّولة وبواسطتها ولأنّ جوهر هذه المبادئ والقواعد والآليات والمؤسسات هو أنّ المجتمع المدني (أو الشعب أو المواطنين أو الأمة) مصدر كل سلطة وصاحب الحق الوحيد في ممارسة وظائف الحكم ومسؤولياته مباشرة، أو من خلال ممثليه فقد اكتسبت السلطة السياسيّة في الدّولة الغربية من خلال ذلك وبفعله طابعًا ومفهومًا شعبيين جعلا منها سلطة أو حكمًا شعبيًّا مما سمح باستعادة المصطلح الكلاسيكي الإغريقي (الديمقراطية) واستخدامه لتسمية هذا النوع من أنظمة الحكم، وحيث إنّ (الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري للديمقراطية)[20] فستكون العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية أكيدة ووثيقة لأنّ المجتمع المدني وفاعليته ركن أساسي من أكان النّظام الديمقراطي وشرط أولي لفاعليته بقدر ما إنّ الديمقراطية وتجسيدها الأول والأهم في

---

[19] سيف الدين القصير المجتمع المدني في العالم الاسلامي دار الساقي بيروت 2007 ص ص 60 - 61

[20] فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، ط1، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995 مقدمة سعد الدين ابراهيم، ص 11

المشاركة السياسيّة الشعبيّة هو البعد السياسي لوجود المجتمع المدني وشرط فاعليته وتأثيره. هكذا يتجلى الارتباط بين أركان الديمقراطية والسلطة السياسيّة والمجتمع المدني في اشتراكهم في المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها ويعمل وفقها كل منهم والمتمثلة في:

- ❖المساواة
- ❖المواطنة
- ❖السلطة الدستورية والقانونية
- ❖تعدد السلطات والفصل بينها
- ❖التداول السلمي والدوري للسلطة
- ❖المصدر الاجتماعي للسلطة والشرعية
- ❖الحريات والحقوق الإنسانية الأساسية

وإذ أصبحت الديمقراطية الأساس والأداة والأسلوب لتنظيم العمليتين السياسية والاجتماعية، وإنجاز وظائفهما، وتنفيذ برامجهما كلٌّ ضمن دائرة اختصاصها ومسؤوليتها، فقد اكتسبت بذلك طابعا مركبا تجتمع فيه الأبعاد السياسيّة والاجتماعيّة، وتأكدت أهميّتها وضرورتها لكل القوى والفئات الاجتماعية، وبخاصة بعد أن امتدت تأثيراتها العميقة والمباشرة إلى ما هو أبعد من مصالح هذه القوى والفئات، وأهدافها الاجتماعية والسياسية، ووصلت إلى كل عناصر حياتها ليصبح المشروع الديمقراطي بالنسبة إليها مشروع الخلاص المنتظر ورهان الحياة الأول والأهم.

الاتّفاق شبه العام على أن الديمقراطية هي الحل الإنساني الأكثر ترجيحًا ونجاحًا حتى الآن للمشكلات السياسيّة للحياة الاجتماعية، ومن ثمة تعاظم الاهتمام بها، واتساع نطاق المطالبة بتحقيقها في كل المجتمعات والأوساط ولو لأسباب وأهداف متنوعة بقدر ما هي متباينة إن لم تكن أحيانا متعارضة ومتقاطعة على الرغم من تعذر الجزم بتماثل إدراك كل الناس أو غالبيتهم لمعنى الديمقراطية، وشروطها ومتطلبات تطبيقها ونجاحها، فإنّ الديمقراطية بذلك لن تكون الحل والعلاج لمشكلة نقص أو غياب العدالة السياسيّة فحسب، بل ستكون أيضا الحل والعلاج لمشكلة نقص العدالة أو غيابها في كل جوانب هذه الحياة وأوجهها الأخرى المتعددة والمختلفة.

لكن المسألة على المستوى العملي ليست بالبساطة التي تبدو عليها على المستوى النظري، صحيح أنّ هناك حركة تكون عالمية النطاق تهدف إلى دمقرطة النظم السياسيّة فرضت نفسها على البلدان التي كانت تدعى (اشتراكية أو شيوعية) وبلدان أخرى عديدة تنتمي إلى

ما كان يسمى (العالم الثالث) أو (البلدان الطرفية التابعة)، إلا أنّ عملية دمقرطة هذه النظم السياسيّة ما تزال موضع شك في كثير من الأوساط والبلدان داخل الفضاء الحضاري الغربي وخارجه على حد سواء، ويعود جانب من هذا الشك إلى أنّ الديمقراطية لم تنجح حتى الآن في تعبئة أغلب القوى والفئات الاجتماعية للانضواء تحت لوائها، كما أنّه يعود في جانب آخر منه إلى استمرار الجدل والخلاف بشأن الديمقراطية في أوساط بعض فئات المجتمع الغربي الديمقراطي الأكثر تنظيمًا ووعيًا وبعض شرائح الطبقات الوسطى، لاسيما تلك العاملة في النقابات والمنظمات والإدارات والهيئات الرسميّة وغير الرسميّة ومهما يكن من أمر، فثمّة مصاعب تمنع تطبيق الديمقراطية وإشاعتها خارج النطاق الحضاري الغربي، وتتمثل أهم المصاعب التي تعيق تحقيق الديمقراطية في قرار الاختيار بين نماذج التنمية المتمثلة في (نموذج الاستمرار في تعميق الاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي على أسس التبعية والطرفية والتهميش والضعف تحت تسميات جذابة نسبيا مثل: الانفتاح والتحديث والانضمام إلى اقتصاد السوق وليبرالية الاقتصاد... الخ، ونموذج التّنمية المستقلة المتمركزة حول الذات، والذي يقضي بفك الارتباط بالغرب وإنهاء التبعية له، وإخضاع السيّاسة لمنطق ومتطلبات الحاجات الوطنية والقومية).

مشكلة المجتمع المدني في عالم الجنوب:

إنّ تشكيل التنظيمات الضاغطة أو ذات المصالح الخاصة في العالم الغربي تم في أجواء النظام الليبرالي الذي يؤمن بحريّة السوق وضمان حريات الأفراد والجماعات، وأنّها تشكيلات تم خلقها بشكل إرادي ومنفصل عن إرادة السلطة السيّاسية هدفها هو تحقيق الموازنة بين قوة سلطة الدّولة وحكومتها لتحقيق المصالح الخاصة للمنضمين إلى هذه التشكيلات ولكونها في أساس تكوين المجتمع المدني فإنهّا تعكس وعلى حد تعبير لاري دايموند Larry Diamond (الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وأفكارهم، وتبادل المعلومات، وتحقيق المصالح الجماعية وتقديمها إلى السلطة لحث القائمين عليها بالأخذ بها وبالنسبة إليه أن المجتمع المدني هو حالة وسط بين المجال الخاص والدّولة)[21] بعبارة ثانية أنّ وسيطة هذا المجتمع ما هو إلّا نتيجة لوضعية منظماته، فوجودها يفترض أن تكون هناك قواعد منظمة تضمن عملها وفعاليتها وهذا التنظيم لا يمكن أن يتحقق من دون وجود سلطة مقبولة ليس منحها إجازة عملها، وهذه الأخيرة (أي السلطة) أيضا تحتاج إلى وجود هذه التنظيمات ليس فقط لموازنة قوتها، بل لما تقترح هذه المنظمات من مشاريع حيث يعني قبولها من قبل السلطة تمكن هذه الأخيرة من مواصلة الحصول على الدّعم الضروري لشرعية وجودها، ولكن على الرغم من الاعتراف بأهمية دور هذا

[21] 1.DiamondLarry, Rethinking Civil Society, TowardDemocraticConsolidation, IN, Journal of Democracy, 5 /3 July, 1994, P5.

المجتمع غير أنّ مجال حدود تحركه يبقى متوقفا على قوة سلطات الدّولة، وقوة وضعف مشاركة المواطنين، فإذا كانت الدّولة قوية فإنّها (وعلى حد قول كريس براون Chris Brown ستخنق المجتمع المدني حال ولادته، وإذا كانت منظمات المجتمع المدني أكثر قوة فستدخل في تنافس معها وسيطبقون النظام من دونها)[22] وما يعنيه هذا القول هو أنّ الموازنة بين الاثنين مهمة جدًا لأنّ الاختلاف بينهم يقود إلى حالتين:

أولا: إمّا إلى الفوضى السياسيّة، حالة ضعف بعض الأنظمة في عالم الجنوب، حيث تقسم المجتمعات إلى مجموعات إثنيّة وقبليّة وطائفيّة وتعلق كل فرد من أفراد المجموعة بخصوصيته، وتوافق ذلك مع ضعف سلطات الدّولة في تطبيق حاكمية متوازنة، فإنّ تعددية التنظيمات وممارسة عملها من خلال تطبيق الديمقراطية، سوف لن تكون غير أرضية لتمزيق وحدة المجتمع، لأنّ غرض وجودها ليس لموازنة قوة سلطات الدّولة بل لفرض وجودها على حساب وجود الآخرين من خلال التأثير على سير عمل سلطات الدولة، وهو شكل يذهب عكس تعددية المجموعات والتنظيمات داخل المجتمع الأمريكي، إذا ما أخذ النموذج الأمريكي كمثال حيث تعتبر تنظيمات المجتمع المدني كوسائل أو كجسور للاتصال بين الدّولة والمواطنين وتتسم مشاركتها في كل الأنشطة المجتمعية كخدمة لتحقيق إشباع المصالح الخاصة للمواطنين ولموازنة قوة الدّولة وفي إنعاش عملية الديمقراطية.

ثانيا: أمّا إذا كانت سلطات الدّولة قوية وهناك شكوك تدور حول مواقف منظمات المجتمع المدني بسبب دعمها المالي الخارجي أو بسبب أفكارها فإنّ النتائج تختلف من الواحدة إلى الأخرى:

1- ففيما يخص مصادر دعمها المالي الخارجي فإنّ تقييم الدّعم ينظر إليه بشكل سلبي، حيث توصف هذه المجموعات كمجموعات تتعامل مع الخارج وعلى حساب مصالح المجتمع السياسي الداخلي عليه، فإنّ دور المنظمات الضاغطة وذات المصالح سيكون ضعيفا لكون ربط وجود دعمها المالي الخارجي واستقلالية الدّولة يثير شعور نزعة ضد الاستعمار لدى القطاعات الشعبية، حيث ما زالت السلطة السياسيّة مدفوعة بتخوفها على وجودها السلطوي تلعب دورها في إثارة هذه المشاعر من خلال منطلقات ومعطيات دعايتها السياسية على الرغم من وجود تطبيقات للديمقراطية في بعض أنظمة هذه الدول، إلّا أنّ وجود هذه الأخيرة أي الديمقراطية يتسم بصيغتها الشكلية كمؤسسات تفتقد إلى روح الديمقراطيّة والمراقبة الشعبيّة، ممّا يزيد في درجة ريبة القطاعات الشعبية تجاه الدّعم الأجنبي الذي يرى فيه بأنّه يخدم مصالح المانحين الأجانب أكثر من تحقيق إشباع المصالح المحلية.

---

[22] Brown Chris, Cosmopolitanism World Citizenship and Global Society, CriticalReview of International Social and Political Philosophy3, 2001, p8.

2- أمّا فيما يخص أفكار ثقافتها فالمشكلة تكمن في هذه الحالة ليس في ضعف هذه التنظيمات وإنّما في محاولة القائمين عليها تطبيق مفهوم المجتمع المدني كما هو عليه في العالم الغربي كمفهوم عالمي على واقع عالم الجنوب دون الأخذ في الاعتبار تاريخ وقيم ثقافات مجتمعهم وتطوره، وعلاقته بالليبرالية الاقتصادية، والمرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه المجتمعات من كونها أنظمة كانت قائمة على سيطرة الدّولة والسلطة على كل النشاطات من جهة، ففي غالبية مجتمعات الجنوب يتصف النظام الاقتصادي المطبق في كونه إمّا اقتصادا تدخليا للدّولة في الشؤون الاقتصادية أو ذا نهج نقابي تعاوني، بمعنى أنّ السلطة تنظّم وتراقب وتحمي كل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع.

وإنّ مثل هذا الواقع يقيد حرية الليبرالية في الانتشار، سواء كان ذلك نشاطا اقتصاديا أم ثقافيا أم سياسيا، ويعيق من تطورها، فتطبيق مفهوم المجتمع المدني كصيغة قابلة للتطبيق بسبب عالمية الفكرة ومن دون ملاءمة مفهومها مع الواقع خصوصا مع وجود الضعف في تكوين وإنشاء المنظمات الضاغطة وذات المصالح من جانب، ومن جانب آخر نخبوية الطرح الفكري لحامليه يعني القفز على الحواجز وسياسة حرق المراحل التي ستعمق من مشكلة تواجد هذه التنظيمات وليس في انتشارها، ويعود سبب ذلك إلى أنّ تسارع الأفكار التي تلجأ إلى بثّه هذه المنظمات من خلال الأنترنت ومواقعه من جانب، ومن جانب آخر ضغط نتائج التطبيقات الليبرالية المرافقة للعولمة على الجانب الاقتصادي في زيادة حجم درجات الفقر مقابل تبلور الأقليّة المستفيدة كأوليغارشية اقتصادية، فتنعكس هذه الممارسات على سياسة السلطات في إعادة سيطرتها على المستوى الوطني والمحلي أمام تزايد التذمر والتوتر داخل المجتمع نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيّئة لوضع حد لتراجع ما يشير إليه هوارد ج فيردا Howard J Wiarda (درجة تعبئة الطبقة السفلى في مشاركتها لصالح الطبقة الوسطى والنخبة)[23] في سيطرتها على قيادة المجتمع المدني، ويعني تراجع مشاركة الطبقات الدنيا في العمل لتطوير وثائق العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدني، توقف عملية تحريض هذه المجموعات بالاهتمام بمصيرها، وذلك من خلال عملية تنشئتها وتعليمها بهدف خلق الروح الغيرية لدى المواطنين في تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وكما تقول آن بريجيتا يونك Anne Birgitta Yeung (إن العلاقات بين الروح الغيرية والمجتمع المدني تتصف بكونها عملية موجة فالأشكال المختلفة من الغيرية تنمي المجتمع المدني والمشاركة في فعاليات المجتمع المدني تنمي الروح الغيريّة وقيمها)[24] وعليه فإنّ توقف إجراءات التّعليم

[23] Wiarda Howard J, Comparative Politics, Approaches and Issues, Rowman& Littlefield, 2007. P. 191

[24] Yeung Anne Birgitta ، InSearch of a Good Society, Introduction to Altruism Theories and Their Links with Civil Society Working Paper, Number25 Centre for Civil Society The London school of economics and Political science 2006, p, 32

والتّنشئة من شأنها دفع المجتمع نحو التعلق بالتنظيمات القاعدية بكل أشكالها، أو في تزايد الميل لدى السلطات السياسية لعرقلة عمل المجتمع المدني لصالح وجودها، مع فارق بسيط بمقارنة مواقفها الحالية بمواقفها المسيطرة السابقة قبل الانفتاح على المجتمع، أي الالتزام الاسمي بأهمية وجود المجتمع المدني، ولكن حسب منظورها الاجتماعي والاقتصادي الذي يتناقض والمفهوم الذي تم ظهوره في المجتمعات الغربية من زاوية الاختلافات الثقافية والمعطيات السياسية، وهذا ما يمكن ملاحظته في عديد الدّول الإفريقيّة حيث تسمح السلطات لفعاليّات المجتمع المدني بالتعبير عن وجودها كوسيلة بيد السلطة للحصول على الشرعية وللتخفيف من حدة ضغط المجموعات النخبوية عليها وبشكل عام تواجه منظمات المجتمع المدني في عالم الجنوب المشاكل التالية:

أولا: أنّ فكرة الانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني كفكرة حديثة العهد في التاريخ السياسي لهذه البلدان، أصبحت تقليعة تمارسها المجموعات النخبوية كوسيلة للظهور الاجتماعي وكتعويض عن عدم قدرتها في الولوج إلى السلطة السياسية بسبب انحصار هذه الأخيرة على مجموعات معينة، والقول بأنها تقليعة يعني عدم وجود اقتناع كامل بضرورة وجودها على الساحة بل إنّ الظروف الدّولية هي التي أوجدت الفكرة، وليست كونها تعبيرا عن تطور ذاتي ثقافي وسياسي رغم كل جهود المقاومة الداخلية للقوى المعارضة للسلطة بالمطالبة في فسح المجال للتعبير عن نشاطاتها.

ثانيا: إن وجود هذه التنظيمات سوف لن يحل محل السلطة ولا الأحزاب السياسية وإنّ نشاطاتها في تنمية الديمقراطية تبقى قضية نسبية لأنّ هذا التطور متوقف على الطّبيعة السياسية للنظام والبيئة خصوصا إذا علمنا بأنّ وجود المجتمع المدني يفترض وجود دولة ضعيفة مقابل مجتمع قوي الأواصر، والحال في عالم الجنوب تتميّز الدّولة بقوتها وضعف المجتمع المدني إن لم نقل غيابه في بعض المجتمعات، حالة المجتمع العربي الإسلامي.

ثالثا: الأكثر أهمية والأكثر خطورة هو تصور البعض في دول عالم الجنوب بأنّ فكرة المجتمع المدني كفكرة إصلاحية ستذبل وعلى غرار ما حدث مع مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي أخذت بها في السابق أنظمة عالم الجنوب وتحت ضغط عملية التحديث ولم تعط غير نتائج جزئية مثل الإصلاح الزراعي، وتأمين البنوك والشركات، فإنّ ذبول هذه الفكرة سيتم مع مرور الزمن بعد زوال الضّغط الدّولي أو نتائجها المتوقعة ستفقد إنجابيتها مع التداخل العميق للمصالح بين عالم الشمال والجنوب، والذي يفترض إشباعها، في عالم مليء بمخاطر التهديد بعدم الاستقرارية السياسيّة، دعم نوع من الأنظمة القائمة على تحديد الحريات أو تقنينها بشكل يوفر للمصالح الغربية، وجود سلطة قادرة على القيام

بمهمة المحافظة على استمرارها في الوجود ضدّ كل التهديدات المستقبلية، ذلك بدمج المجموعات المعارضة الموجودة على السّاحة السياسيّة في بلدان هذا العالم بالسلطة التي ستتولى مهام تحقيق الحد الأدنى من الحريات العامة، وفي إطار نظام ديمقراطي يتصف بمؤسساته الشكلية، ويعني هذا التصرف فقدان منظمات المجتمع المدني لكل دعم خارجي كان أو داخلي وهذا ما يمكن استنتاجه من قول هوارد ج فيردا بأنّ الدّولة ذات (الصفة النقابية والمهنية التي كانت سائدة وإلى فترة قريبة في عالم الجنوب- تحاول إعادة تحديد حدود منظمات المجتمع المدني ومراقبتها وعرضها للتعاون معها) [25].

وكل ذلك بهدف تأكيد نفسها على حساب قوة المجتمع المدني، بعبارة ثانية أن إمكانية خفوت نجم المجتمع المدني في عالم الجنوب سيعود ليس فقط إلى نقل فكرة وجدت في أحضان ثقافة مجتمع معين ولعبت في ظهورها عوامل بيئة هذا المجتمع المتمثلة باستقلالية الفرد والمجموعات الذاتية، وتحت ظروف ليبرالية اقتصادية، وضعف فعاليات سلطات الدولة في الشؤون العامة، بل إلى ضعف الكائن في تكوينات وجوده، فبسبب عدم وضوح فكرة المجتمع المدني بشكل واضح لتداخل المنطق السياسي الحديث في العمل السياسي القائم على الانفتاح على الآخر، ومنطق الروح التقليدية داخل المجتمعات السياسيّة في عالم الجنوب الذي يؤكد على دعم المواقف الطائفيّة والقوميّة والقبليّة، فإنّ تأثير هذا المزج على تنظيماته الاجتماعية يشل نتائج كل واحد منها عمل الآخر ليس فقط بسبب تضارب المصالح بين خاص وعام، بل بسبب أنّ هذا التمسك بمنطق روح الثقافة التقليديّة، ينزع عن تنظيمات المجتمع المدني، صفة التي يفترض بها أن تكون، غير تمثيلية للأسس الاجتماعية من هذا النوع، للتعارض بين هدف مفهوم فكرة المجتمع المدني الذي يذهب إلى المشاركة الفعالة في عملية تحديث المجتمع وتطبيق الديمقراطيّة، مع هذا التمثيل المبني على هذا الأساس في كونه يثبت الفواصل الاجتماعية بدلًا من تحريرها، ويكفي للمرء ملاحظة أسلوب تنشئتها لمجاميعها لمعرفة إلى أي حد يتعارض وجود التنظيمات التقليدية مع أهداف فكرة المجتمع المدني في كل نشاطات تنشئة أعضائها، فلا يتم فقط عبر قيم ثقافتها التقليديّة وإنما تساهم من خلال هذه العملية في نشر وتثبيت الثقافة التقليديّة، وتنعكس نتائج آثار هذا المزج أيضًا على التعامل مع السلطة التي تجد في هذه الوضعية الظرف الذي يسمح لها بالتدخل في تحديد حدود هذه التنظيمات باسم فرض النظام وعرض نفسها للتعاون معها، هذا إذا كان هناك نوع من المقاومة من قبل تنظيمات المجتمع المدني باتجاه السلطة تم تبلورها من خلال الضغوط البيئيّة الخارجيّة التي أجبرت الأنظمة في عالم الجنوب على الأخذ بفكرة المجتمع المدني، قد يرى

(25) OP. CIT, P191

البعض بأنّ ثمة ضغوطا داخليّة تتمثل في تطور الشعور السياسي لدى قواعد اجتماعية معينة، تلعب دورا في بزوغ تنظيمات المجتمع المدني ففي الواقع إنّ تأثيرها يبقى نسبيا، لأنّه حتى ولو كانت هناك ضغوط من هذا النوع فهي في أساسها لم تخرج من كونها تقليدا مارسته المجموعات النخبوية في محاولتها التماثل مع قيم ثقافة مجتمع آخر بهدف تثبيت نخبويتها من جانب، ومن جانب آخر كأسلوب للضغط على السلطات من أجل الحصول على شرعية وجودها، وعليه فإنّه يمكن الجزم بأنّ مستقبل هذا المجتمع متوقف على قدرته في تصليد قواعده في مقابل السلطات السياسيّة ولا يتم تحقيق ذلك إلّا من خلال قدرة المجموعات النخبوية في التنازل عن نخبويتها من جهة، ومن جهة أخرى على قدرتها في تفعيل المشاعر الغيرية على حساب المصالح الضيقة التي تتحكم الآن في سلوكياتها السياسية وعلى قدرتها في مواجهة التحديات الجديدة التي يتعرض لها المجتمع[26]

الخاتمة:

إذا كانت التجربة التّاريخية للإنسانية قد أثبتت وما زالت تثبت أنّ التحقيق الفعلي والكلي والشامل للعدالة في الحدود الإنسانية الممكنة، وفي أي زمان وكل مكان، يستلزم ليس فقط وجود سياسات وتشريعات قانونية تضمن ذلك وتؤمن بلوغه، بل يستلزم أيضا وقبل ذلك وجود المؤسسات القادرة على رسم تلك السياسات، وضمان تنفيذها وإصدار تلك التشريعات والحرص على تطبيقها، فإنّ ذات التجربة أثبتت وتثبت أيضًا أن المؤسسات التي تضطلع بهذه المسؤولية هي المؤسسات السياسية التي نزعم أنّها كانت وما زالت المسؤول الأول والأخير عن واقع العدالة في حياة الأفراد والمجتمعات في حالتي السلب والإيجاب ولعل الأساس الأول لمثل هذا الزعم وعموده هو الاعتقاد بأنّ سيطرة أي بعد من أبعاد الحياة على كل أبعادها الأخرى وتحكمه في جملة مفاصلها وتفاصيلها بشكل معلن أو خفي، مباشر أو غير مباشر، يعني بالنتيجة وحتمًا أولوية هذا البعد وأسبقيته وهيمنته على كل بعد آخر سواه في هذه الحياة. وإذ لا يمكن إنكار ولا تجاهل سيطرة البعد السياسي الكاملة والمطلقة على حياة المجتمع الإنساني وحكمه لها وتحكمه بها، فبالإمكان القول إنّ البداية والنهاية في كل شأن من شؤون الحياة لا بد أن تكون دائمًا من السيّاسة وإلى السيّاسة وبالسيّاسة ومع السيّاسة، وحيث إنّ السيّاسة لا تظهر ولا تتم ممارستها في أي مجتمع وعصر إلّا من خلال السلطة والهيئة الحاكمة التي تحتكر حق إصدار القرارات العامة وإلزام الآخرين بتنفيذها ولو قسريا بما يجعل من هذه الهيئة وسلطتها التجسيد الأول والأوضح والأهم للدولة مفهوما نظريا وتكوينا مؤسسيا وتنظيما قانونيا ونظاما مجتمعيا، فسيكون من المنطقي والطبيعي

[26] سويم العزي، دراسات في علم السياسة، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص126

الاستنتاج هنا بأنّ الأصل والمرجع في كل مشكلات الحياة الاجتماعية السياسيّة الإنسانيّة هو مشكلات علاقة الارتباط والتفاعل في إطار الدّولة (السلطة السياسيّة والمجتمع المدني) القائمين في إطار الدّولة على القاعدة المادية الجغرافية التي هي الطرف والركن الثالث لهذه الحياة وهذه الدّولة بفعل ضعف أو انعدام شرعية هذه العلاقة.

ويجعل ذلك معالجة أي من مشكلات الحياة الاجتماعية- السياسيّة الإنسانيّة مشروطة ومرهونة بالبدء بمعالجة الأصل والمرجع السيّاسي لتلك المشكلات، ويعني ذلك من منظور هذه الدّراسة أن غياب العدالة السياسيّة في الدّولة (عدالة بنائها تأسيسًا على عدالة تكوين الهيئة الحاكمة فيها استنادا إلى شرعية علاقتها مع مجتمعها المدني) يجعل تحقيق أي شكل من أشكال العدالة الأخرى القانونية منها والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدّولة أمرًا متعذرًا إن لم يكن مستحيلا طالما أنّ أيا من تلك الأشكال الفرعية المتخصصة للعدالة ومضامينها وتطبيقاتها هو أولًا وقبل كل شيء نتاج ومحصلة قرار سياسي بما يجعل مشكلة نقص العدالة أو غيابها وحل هذه المشكلة في النهاية مشكلة وحلًا سياسيين.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1.ابن خلدون، المقدمة.

2.أندرو فنست، نظريات الدولة، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، دار الجيل ودار الرواد، بيروت، 1997.

3.بول كلافال، المكان والسلطة، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع مجد، بيروت، ط 1، 1990

4.سيف الدين القصير، المجتمع المدني في العالم الإسلامي، دار الساقي، بيروت، 2007.

5. جورج بوردو، الدولة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، بيروت، 2002

6. جون اهرنبرغ، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة على حاكم صالح وحسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2008،.

7. د. علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

8. سويم العزي، دراسات في علم السياسة، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

9. الشماس عيسى، المجتمع المواطنة والديمقراطية، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2008.

10. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، ط1، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 1995.

11. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة 1995.

12. فتح الله ولعلو، المجتمع المدني، مجلة آفاق، عدد 413، 1992.

13. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، بيروت، 1998.

14. محمد فايق حقوق الإنسان والتنمية مجلة المستقبل العربي عدد 251 بيروت 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Agnes Heller, On Formal Democracy, in: Keane, ed, Civil Society and The State: New European Perspectives.

2. Brown Chris, Cosmopolitanism World Citizenship and Global Society, CriticalReview of Intrnational Social and Political Philosophy3, 2001. 1 -Wiarda Howard J, Comparative Politics, Approches and Issues, Rowman& Littlefield, 2007..

3. ـــDiamondLarry, Rethinking CivilSociety, Toward Democratic Consolidation, IN, Journal of Democracy, 5 /3 July, 1994.

4. Georg Wilhelm Friedrich Hegel, The Philosophy of Right, Translated by T M Knox (Oxford: oxford University Press, 1967).

5. Henri Le Febvre, De l'état vol3 LeModede Production étatique: coll10/18, paris.

6. Jean-JaquesRousseau, On the Social Contrat, withGenzevaManuscrit and Political Economy, Etdited by RogerDMasters;Translated by Judith R Masters(New York: ST Martin's Press, 1978).

7. J-J. Rousseau, Du Contrat Social, Editions sociales, paris ،1971.

8. Karl Marx "On The Jewish uestion"in: KarlMarx, FrederickEngels: Collection Work, vol 3.

9. MichelTrebitch, S société civile et Théorie Des Formes, L'Homme et La Société ،numéro spécial: Etat Et Société Civile, N1024, 1991.

10. Yeung Anne Birgitta, InSearch of a Good Society, Introduction to AltruismTheories and Their Links with Civil Society Working Paper, Number25 Centre for Civil Society The London school of economics and Political science 2006.